



مبارك الخرينج خلال استقباله المعشني

## الخرينج يستقبل السفير العماني

استقبل نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج في مكتبه صباح امس السفير العماني لدى الكويت سالم بن سهيل المعشني، جرى

## لجنة التحقيق في «جسر جابر» و«الزور» استمعت لإفادات المضيف



م.اشواق المضيف ويعقوب الصانع وعدنان المطوع وخلف دميشير و.عبدالحاميد دشتي خلال الاجتماع

الفني في ديوان المحاسبة، وكذلك مجموعة من المهندسين الفنيين في وزارة الأشغال. وبين أن اللجنة ستستعمل ما بوسعها حتى تجرّس تقريرها خلال المدة المحددة بناء على تكليف المجلس، وستستمع إلى كل الأطراف التي يمكن أن تضيف شيئاً إلى التحقيق، ولا تتدخل بعمل النيابة العامة وتتعامل في الشق السياسي المحض، مشيراً إلى أن اللجنة تأخذ بعين الاعتبار أهمية المشاريع التي يجب أن تنصب في الصالح العام، ولكن مع الحرص على التأكد من سلامة إجراءاتها.

أكد عضو لجنة التحقيق في مشروع جسر جابر ومحطة الزور النائب يعقوب الصانع أن مستجدات كبيرة نتجت عن اجتماع اللجنة أمس، والذي استمعت خلاله اللجنة إلى إفادات عضو المجلس البلدي م.اشواق المضيف، وعدد من المعندين في ديوان المحاسبة ووزارة الأشغال. ورفض الصانع الإفصاح عن هذه المستجدات على اعتبار أن التحقيق سري، مشيراً إلى أن اللجنة ستجتمع الإثنين المقبل لاستكمال التحقيق وستدعو كلا من م.فيصل النبرواز وم.يعقوب الفركيت وم.وائل بورحمة ومن كتبوا تقرير الدعم

## الحركة الدستورية: اعتدنا على تكرار الأكاذيب ومن يملك دليلاً على ادعاءاته فليقدمه للنيابة أو ليصمت

قالت الحركة الدستورية الإسلامية في بيان لها اعتدنا على تكرار الافتراءات والأكاذيب، ولن يكون آخرها ما ذكر في أحد البرامج التلفزيونية مؤخراً، ومن يملك دليلاً على ادعاءاته فليقدمه للنيابة العامة أو فليصمت، ونحتفظ بحقنا القانوني تجاه الاساءات التي تطول رموزنا.

## الدبوس يقترح إنشاء هيئة لإدارة الأزمات والكوارث



عصام الدبوس

قدم النائب عصام الدبوس عددا من الاقتراحات برغبة جاء في الأول: لما كان للصحة العامة للمواطنين كل الاهتمام وللحفاظ عليها من الأزمات المفاجئة مثل الأوبئة والأمراض المعدية التي باتت تأتي البيا من الخارج، فنقترح إنشاء هيئة لإدارة الأزمات في الكويت تعزى إليها مسؤولية ادارة الأزمات فور حدوثها على أن تكون بكامل أجهزتها على أهبة الاستعداد للتحكم في تفويض الكوارث والحد من خطورتها حفاظاً على صحة المواطنين والمقيمين. ونص الاقتراح على إنشاء هيئة تعنى بإدارة الأزمات الطارئة والتأهب لأي كوارث أو عوارض قد تحدث في الكويت.

وجاء في مقدة الاقتراح الثاني: نظراً للتوسع العمراني وإنشاء العديد من المناطق الجديدة بمحافظتي الاحمدي ومبارك الكبير ونظراً للزيادة المطردة والكبيرة لعدد سكان المحافظتين ورغم مرور سنوات عديدة على إنشاء مستشفى العدان الوحيد بالمحافظتين والذي لا يلبي احتياجات سكانهما من الرعاية الصحية الكاملة لضيق حجمه وضعف قدرته الاستيعابية وقلة إمكاناته نتيجة للزيادة الكبيرة لعدد السكان، ونظراً لحاجة المحافظتين الماسة لمستشفى آخر يقوم بتقديم الخدمات الصحية لإبناء المحافظتين جنباً إلى جنب مع المستشفى الحالي». ونص الاقتراح على: إنشاء مستشفى جديد في محافظتي الاحمدي ومبارك الكبير يشتمل على جميع الاقسام الطبية الضرورية لسكان المحافظتين. وفي اقتراح ثالث، قال الدبوس: لا شك ان للطرق السريعة مثل المغرب السريع والملك فيصل والفحيحيل السريع والطرق الدائرية من الاول الى السابع اهمية لا سقها لها في تيسير حركة مرور المركبات لنا فنقترح إنشاء جسور لعبور المشاة وانفاق السيارات تربط المناطق ببعضها البعض لتسهيل حركة السير من ناحية وحماية المشاة على الجانب الآخر، وإنشاء عدة جسور على طريق الملك فهد بن عبدالعزيز لاستخدامها لانعطاف السيارات التي تنقل في هذا الطريق من الشمال الى الجنوب وبالعكس بدلاً من فتحات الانعطاف الحالية التي تسبب الكثير من الحوادث المروعة.

## حماد: استجابي لوزير النفط من 6 محاور ويقدم قبل الثلاثاء المقبل

حسام النائب سعدون حماد ان هذه اللجنة لا تعنيها «فهو لم يحل التقرير الى النيابة العامة، وكذلك لم يحل رئيس شركة البترول العالمية المعني بموضوع الشراكة مع اسرائيل ولم يوقفه عن العمل». وأيد حماد اي استجاب مستحق، لافتاً الى ان 11 نائباً ابدوا موافقتهم على الاستجاب وتأييد طرح النقة بالوزير شرط ان يحذف المحور الخاص بصفقة شل، وذلك حتى لا يتذرع الوزير بأنها امام القضاء.

واكد حماد ان وزير النفط ماشي ماشي وأنصحه بالاستقالة للحفاظ على تاريخه النفطي، لانه لن يصمد أمام المحاور، لافتاً الى ان لديه اسماء ممن استبعدوا من الترقيات حتى ان رئيس مجلس الإدارة موجود وتم استنأؤه فلماذا لم يوقفه عن العمل؟

حسام النائب سعدون حماد ام استجابي لوزير النفط هاني حسن بتأكيد أنه سيقدّم الاستجاب منفرداً يوم الأحد او الاثنين المقبلين بعد انسحاب النائب عبدالله التميمي من مشاركته في تقديم الاستجاب. وقال حماد في تصريح للصحافيين امس ان استجابي لوزير النفط سيدرج على جدول أعمال الجلسة القادمة، لكنه لم يناقش متضمناً 5 محاور اكدية بالإضافة الى محور سادس بشأن صفقة شل مبيناً انه يتناقض حولها مع النواب. وأوضح ان المحاور الخمسة هي الشراكة مع شركات اسرائيلية وصفقة الداو كيميكال والمصافي الخارجية مثل مصفاة قفنتام وهولندا والصين، وكذلك الترقيات النفطية الاخرية. ويسؤاله عن لجنة التحقيق الداخلية بشأن الترقيات قال

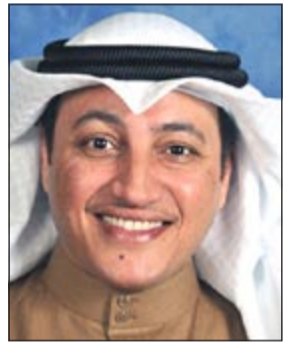


سعدون حماد

## عسكر: علاج العقم في الخارج والمستشفيات الخاصة

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته: لما كانت المادة 15 من الدستور نصت على ان تعنى الدولة بالصحة العامة، كما نصت المادة التاسعة على ان الأسرة أساس المجتمع يحفظ القانون كيانها ويقوي أوصرها، ولما كان عدد كبير من المواطنين والمواطنات تحول ظروفهم الصحية دون الإنجاب الطبيعي ولا يستطيعون التمتع بالثريّة الصالحة الا بالطرق الحديثة المعترف بها والتي أثبتت نجاحها ونقصت بذلك أطفال الانابيب، ولما كانت هذه الحالات لدى المستشفيات الحكومية تخضع لانتظار طويل يزيد على ثلاث سنوات لتلقي العلاج، ومراعاة للحالات

النفسية لهذه الفئة وظروفهم المادية التي لا تستطيع مواجهة التكلفة المالية العالية للانجاب بهذه الطرق الحديثة. ونص الاقتراح على: السماح بعلاج هذه الحالات المستعصبة على حساب الدولة خارج البلاد وذلك من خلال اللجنة العليا للعلاج بالخارج أسوة بساتر الأمراض المستعصبة التي يعاني منها المواطنون. وإحالة تلك الحالات الى المستشفيات الخاصة المتخصصة المحلية على ان تتحمل الدولة نفقاتها وذلك اذ ناربغ المواطن في العلاج داخل البلاد بدلاً من السفر الى الخارج ولاشك ان في ذلك توفيراً لكثيرين من الاعتمادات المالية التي يحتاجها العلاج خارج البلاد.



عسكر العنزي

## كتلة «المستقلون» تطالب بإعطاء مهلة ستة أشهر للحكومة قبل تقديم الاستجابات

وأصدرت كتلة «المستقلون» بياناً صحافياً جاء كالتالي: يعمل أعضاء كتلة المستقلون مع بقية الزملاء والزميلات المحترمين أعضاء مجلس الأمة الموقر من أجل تحقيق آمال وطموحات الوطن والمواطن. ونؤمن بان الاستجابات النيابي للسادة الأعضاء هو حق دستوري لكل عضو مجلس أمة أوجدته المشرع من أجل تقويم الأداء الحكومي. وقد استعرض أعضاء الكتلة الاستجابات المقدمة، وما يلوح به من استجابات مستقبلية. واننا نعلن ان الموقف النهائي لأعضاء كتلة المستقلون سيحدد وفقاً لجريبات جلسة الاستجاب. الا اننا نطلب من الأخوة والإخوات الكرام أعضاء مجلس الأمة منح الفريق الحكومي مهلة 6 أشهر قبل استخدام هذا الحق الدستوري ليتمكن الوزير من تنفيذ ما يمكنه تنفيذه من برنامج العمل الحكومي قبل ان يتم مساءلته.

وتأمل ان نرى تدرجاً في المساءلة بدءاً من الأسئلة البرلمانية وجلسات الاستماع والجلسات الخاصة للمناقشة واللقاء المباشر مع الوزراء أو سمو رئيس مجلس الوزراء لبحث أي قصور في أداء الوزير المعني. ولا يعني ذلك ان الكتلة تتخذ موقفاً سلبياً تجاه الاستجابات ولكن تحتاج وقتاً لتدارس الاستجابات متضمن من الطرفين تقريبات وجهات النظر وفتح باب الحوار وقنواته، وأن الكتلة على يقين بأن الجميع يتطلع للمصلحة العامة. كما يطالب أعضاء كتلة المستقلون بمنح الوزراء المعنيين باستجاباتهم مهلة حتى انتهاء دور الانعقاد الأول. حفظ الله الكويت وشعبها في ظل القيادة الرشيدة لصاحب السمو الأمير من كل مكروه وأدام عليها البهجة والفرحة والسرور.

## عقدت بديوان المنيس مساء أمس الأول

# ندوة تعديل الدوائر: الأنظمة الانتخابية السابقة رسخت الكثير من السلبيات

ومن ناحيته قال الخبير الدستوري د.محمد المقاطع إن النظام الانتخابي أدى إلى تعديل عدد الدوائر الانتخابية من 25 إلى 20 دائرة، وهو ما يجعل من السهل تشخيص المشكلة ووضع الحلول، مضيفاً: إن تعديل الدوائر الانتخابية يعتبر مدخلا لإصلاح السياسي. وذكر ان التقسيم الجغرافي في النظام الانتخابي أدى إلى تفتت البلد، مؤكداً ان المشكلة لن تحل لأن الظروف التي يقوم بها تعديل الدوائر الانتخابية سواء من قبل الحكومة أو السلطة التشريعية.

والدوائر الانتخابية تأتي من نصوص الدستور في تحديد الدوائر الانتخابية التي لا بد ان تكون عبر قانون، لافتاً إلى ان هناك رأياً فقهيًا يقول ان لفظ كلمة «الدوائر» تعني «الجمع»، وبالتالي لا يجوز ان يكون النظام الانتخابي دائرية واحدة وهو أمر محل للنقاش حالياً، إلا ان الأمر الأخير هو في يد المحكمة الدستورية.

وقال الفيلبي ان المحكمة الدستورية عندما طعن امامها بالقانون لإخلاله بمبدأ المساواة، كان ردّها انها لا تملك الأدوات التي يمكن من خلالها قياس مبدأ المساواة. وتابع: اعتقد ان هناك مبدأ دستورياً منطقياً يقول ان الانتخابات وسيلة للتعبير عن إرادة الناخبين أو ان يكون الانتخاب سليماً بعيداً عن خدمة مجموعة عن أخرى، مضيفاً: يمكن وضع نظام للدوائر الانتخابية بشرط ألا يكون هناك عدم إخلال بمبدأ المساواة أو لا يكون له تأثير في إنجاح البعض على حساب الآخر.

وقال الفيلبي: عندما نبحث عن نظام جديد علينا تحديد الأهداف ومن ثم البحث عن الوسائل، مضيفاً: نظامنا الآن به اختلال، معتبراً ان الإشكالية تكمن في تحديد ماذا نريد من نظامنا الانتخابي، قائلًا: يلزم عدم الاعتداد بنظام الدوائر باعتبارها هدفاً دون اعتباره مقدمة لتنظيم الحياة السياسية.

والدخيلة وتمنعه بعد ان يقوم بالمشاركة ووضع الإعلانات، وتحمل مصاريف الانتخابات، معتبراً انه لا يوجد جدية من السلطة التشريعية في وضع نظام جيد يساهم في تطوير النظام الانتخابي. وأكد انه لا توجد نية صادقة لدى الحكومة أو بعض النواب السابقين لإصلاح النظام الانتخابي، لافتاً إلى انه تقدم باقتراح بقانون كل شهرين بحذف اسم كل من يرتكب جنائية أو جريمة مخلة بالشرف من قيود الناخبين، حتى لا تحدث أي ريبكة خلال عملية الانتخابات.

وقال الصانع ان إيجاد نظام انتخابي لا بد ان يتم على أسس سليمة ومنها القيام باستبيان ودراسة حقيقية للسلبيات السابقة وغيرها من الأمور التي لا ترسخ النظام الانتخابي السليم، مضيفاً: لا بد ان تجلس وتتصاور لمعرفة ماذا نريد من أجل المصلحة العامة، وأن يكون النظام الانتخابي قابلاً للتفويض. وبيوره أكد الخبير الدستوري د.محمد الفيلبي ان تنظيم العملية الانتخابية والدوائر يحتوي على مواضع أخرى مهمة جداً، مضيفاً انه من الناحية المنهجية خلال الحديث عن الدوائر يجب علينا التفريق بين مشروعيتها وملاءمتها للواقع.



أحمد المليفي ويعقوب الصانع ود.محمد الفيلبي ود.أحمد المنيس يتوسطهم أحمد عيسى

والحرية بالطريقة الصحيحة. وأضاف ان هناك مشكلة في فكر الدولة والنخبة الثقافية والتجمعات السياسية والقبلية والعائلية وهي أكبر من مجرد دوائر انتخابية، معتبراً ان المجتمع يعيش في أزمة فكر تحتاج إلى نوايا صادقة لتغيير هذا الواقع الذي نعيشه. وقال المليفي نحن نحتاج إلى تغيير النهج الذي تسير عليه الدولة في التعامل مع القضايا وتأهيل المؤسسة التعليمية وحرص القيم الصحيحة وكذلك هناك حاجة إلى دور النخب في تحمل مسؤولياتها الوطنية لتغيير الفكر القبلي والطائفي والفئوي الذي يسيطر على المجتمع. وتابع: لو كان للحكومة رؤية مؤسسية في طريقة تعاملها

بمقابل مادي. وأشار المليفي إلى ان تلك الفترة بدأت تغرس بها بذور الفكرة الطائفية من خلال محاولة البعض النصر في بعض المعارك الصغيرة، إلا انه في النهاية المجتمع بدأ يخسر المعركة الحقيقية وهي التنمية، قائلًا: أي ديموقراطية لا يمكن ان تحقق التنمية المرجوة إلا بجناحين صحافة حرة ونظام برلماني حزيبي.

وأكد النائب أحمد المليفي ان الحديث عن النموذج الأمثل للدوائر الانتخابية لا بد ان يرجعنا إلى الخلف، فالدوائر الـ 25 عززت الرشوة والطائفية والقبلية، مستطرداً: «لكن للأسف بدلاً من الحديث عن تطور النظام الانتخابي بدأنا نتحدث عن واقع مرير نعر به الدولة. وتساءل المليفي هل ديموقراطيتنا تتطور للامام أم نعيش ردة سياسية وفكرية؟ قائلًا: إن ما حدث بعد فترة التحرير وصلنا إلى ما نعاين منه الآن، على الرغم من مرحلة الإنجازات والإخفاقات التي عاشتها الكويت قبل ذلك. ولفت إلى ان بعض الممارسات في فترة ما بعد التحرير أدت إلى الإضرار بالوطن بشكل كبير من خلال تحويل العطاء الوطني إلى مقابل مادي، وربط الأموال بالعديد من القضايا حتى أصبح كل عمل في صالح الوطن مرتبطاً